دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000- 2015) في ظل دعم و مرافقة الدولة

أ. بومعزة حليمة جامعة فرحات عباس- سطيف - الجزائر
boumaza.halima@yahoo.fr

ملخص:
في ظل ما يشهده العالم من تحرير واسع النطاق للاقتصاد و التجارة الدولية، و ما يترتب عنه من ثورة تكنولوجية، و معلوماتية و تكتلات إقليمية ، تجد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات في العالم نفسها أمام تحديات كبيرة، تفرض عليها جعل نشاطها يتسم بخصوصيات دولية دوليا تمكنها من ولوج الأسواق الدولية، من خلال تكثيف صادراتها خارج قطاع المحروقات. وبناءا عليه فان من بين السبل التي قد تساعد على تنمية هذا النوع من الصادرات، هو تقديم الدعم و المرافقة من طرف الهيئات التي وضعتها الدولة في متناول المؤسسات، خاصة منها التي تملك المقومات التصديرية ،حتى تتمكن من ولوج الأسواق العالمية بدون صعوبات ،و من خلال دراستنا هذه حاولنا تحليل واقع التجارة الخارجية و خاصة الصادرات خارج المحروقات ،و محاولة دراسة واقع المرافقة و الدعم الذي تقدمهما الدولة من خلال الهيئات التي وضعتها في متناول المؤسسات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج المحروقات, المرافقة و الدعم لترقية الصادرات خارج المحروقات.

Résumé :
Compte tenu de la grande libéralisation de l'économie et du commerce international et de la révolution technologique et de l'information, les entreprises économiques algériennes, comme d'autres entreprises dans le monde, sont confrontées à des défis majeurs qui nécessitent rendre leur activités internationale et tentent d'atteindre les marchés internationaux à travers l'intensification de leurs exportations hors hydrocarbures.En conséquence, l'une des façons qui peuvent aider à développer ce type d'exportation est de fournir un soutien et un accompagnement par les institutions établies par l'Etat à la portée des entreprises, en particulier celles qui ont les capacités d'exportation à des marchés internationaux pour bénéficier de l'accompagnement pour faciliter leur accès aux marchés internationaux.
Les mots clés : Economie algérienne, exportations hors-hydrocarbures, accompagnement et soutien à la promotion des exportations hors hydrocarbures.

تمهيد

يعاني الاقتصاد الجزائري من عجز كبير في تنويع الصادرات، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة من أجل تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، واتبعت الدولة الجزائرية عدة أساليب في ذلك من بينها وضع نظام قانوني لشركة تأمين وضمان الصادرات حتى تدفع بالمتعاملين الجزائريين إلى زيادة الصادرات الجزائرية نحو مختلف البلدان مع تأمينها من الأخطار المختلفة.

إن تطوير التصدير خارج المحروقات يجب أن يكون بمثابة "حتمية دائمة وليست ظرفية" خاصة وأن الجزائر تزخر بالقدرات والطاقات الهائلة التي تمكنها من ذلك،خاصة و أن السلطات العمومية تتجه بإرادة قوية لتشجيع ومرافقة وتطوير التصدير ،من خلال وضع الترتيبات التنظيمية المحفزة على ذلك، كما تم استحداث خلايا تتكفل بمرافقة عمليات التصدير خارج المحروقات ،ومعالجة العراقيل قصد تهيئة محيط متكامل يشجع على تطوير الصادرات من هذا النوع من السلع، خاصة وان الإرادة موجودة سواء من جانب الدولة أو المؤسسات الاقتصادية المصدرة لتنويع الصادرات الجزائرية وتطوير التصدير خارج المحروقات.

بالرغم من مجهودات الدولة المبذولة و تنبؤ الخبراء الاقتصاديون في دراساتهم و تصريحاتهم بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات سترتفع كنتيجة وثمرة للإجراءات التحفيزية المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تنويع الاقتصاد الوطني في النواحي الإنتاجية والتمويلية والتأهيلية واللوجيستية والتسويقية،حيث كان من المنتظر مثلا الوصول بالصادرات خارج النفط بعد الإصلاحات في التجارة الخارجية في أفاق 2000 إلى 2 مليار دولار [1] ، إلا أن النتائج المسجلة ليومنا هذا مخيبة للآمال، حيث لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات 3% من إجمالي الصادرات.

مشكلة البحث:

هل وفقت الدولة و الهيئات الموكل إليها في وظيفة دعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و مرافقتها في مسارها التصديري من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، بتقديم تسهيلات و إنشاء هيئات وضعتها في متناول المؤسسات التي تملك المقومات التصديرية للأسواق الدولية ،حتى تستفيد من المرافقة و التوجيه لتسهيل ولوجها للأسواق الدولية ،إلا أن واقع التجارة الخارجية يشير إلى تدهور السياسة الخارجية من سنة لأخرى .

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التصدير خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و التطرق إلى أهم الإجراءات التي اعتمدتها الدولة لتسهيل و دعم ولوج مؤسساتنا الاقتصادية بمختلف أشكالها إلى الأسواق الدولية. و كذا تقديم اقتراحات يمكن أن تساهم في تكثيف و تسهيل عمليات تصدير المنتجات المحلية للخارج من خلال دراستنا التحليلية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في طبيعة المشكلة المعالجة ،و التي ترتبط بأزمة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع وحيد ألا وهو قطاع المحروقات ،و التي بالضرورة أثرت سلبا عليه رغم ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية و بشرية ، من جهة و ما بذلته و ما أنفقته الدولة في سبيل تعزيز تنافسية المنتوج الجزائري في الأسواق الخارجية من جهة أخرى , إلا أن النتائج المسجلة و منذ عدة سنوات تأكد عدم نجاح السياسة المتبعة لذلك. و بالتالي تكمن أهمية هذا البحث في المساهمة في نقل الاقتصاد الجزائري، إلى اقتصاد ما بعد النفط و من مرحلة المستورد إلى مرحلة المصدر، لان معضلة نفاذ و انخفاض أسعار البترول تشكل خطرا لابد من البحث عن بدائل له و إيجاد حلول و اقتراحات يمكن أن تنجح سياسة الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

منهجية الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية: التاريخي؛ الوصفي والتحليلي، فتم استخدام المنهج التاريخي في تبني سلسلة زمنية ماضية ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 وترجمتها في شكل جداول وبيانات،أما المنهج الوصفي فأستخدم عند التطرق للإطار العام للتجارة الخارجية والإحصائيات المتعلقة بها، في حين استخدم المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع المرافقة و الدعم اللتان توفرهما الدولة للمؤسسات المصدرة و أثرهما على نتائج التجارة الخارجية الجزائرية وقسمنا الدراسة للمحاور التالية :

أولا : تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية خاصة منها خارج المحروقات لفترة 2000-2016 ، ثانيا : الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات و مرافقة المؤسسات المصدرة ، ثالثا : تحليل النتائج و تقديم اقتراحات و توصيات .

حدود الدراسة :

اقتصرت دراستنا على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر وآثارها على الميزان التجاري ، فالحدود المكانية للدراسة مطبقة على دولة نامية ألا وهي الجزائر، أما الحدود الزمنية للدراسة فحسب ما توفر لنا من معطيات فتمتد الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2016 و تعتبر فترة كافية لتحليل اقتصاديا وضع الصادرات خارج المحروقات .

مصادر المعطيات:

لإعداد هذا البحث تم اللجوء إلى مختلف التقارير السنوية لوزارة التجارة , منشورات كل من :المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS), الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ,الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)و إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للجزائر (ONS) إلى جانب رسائل جامعية، المداخلات، المقالات ، المجلات . إضافة إلى الموقع TRADE MAP* تم الاستعانة به في تحليل المعطيات .

المحور الأول :واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

يتطلب تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات لأي دولة في العالم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات ، تمكن من قياس دور هذا النوع من السلع في ترقية أداء الاقتصاد ، و سوف نقتصر على أهمها حسب أهميتها من حيث تجاوبها مع بحثنا .

أولا : مؤشر تطور الميزان التجاري

الميزان التجاري ويسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية، ويشمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع التي يتم تقييمها يكون الميزان التجاري في حالة فائض، لما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويسجل حالة عجز عندما تزيد الواردات عن الصادرات،[2]

يحتل قطاع النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، فالصادرات الجزائرية في معظمها هي من النفط بما نسبته 97.5 %من الصادرات الإجمالية كما يوضحه و يؤكده الجدول الموالي الذي يوضح تطور قطاع التجارة الخارجية من صادرات و واردات و ميزان تجاري للفترة الممتدة من (2000-2015) .

* قاعدة بيانات Trad Map يعتبر بمثابة الأداة الأهم لمراقبة وتحليل الأسواق وهو الأفضل والأدق من حيث المعلومات لأنه تابع لجهة دولية رسمية تقوم دول العالم بمدها بتلك المعلومات هذه الجهة هو موقع تابع لمركز التجارة العالمي (**ITC**) ويوفر معلومات في مجال التجارة الدولية مثل نوع وحجم وقيمةالصادرات والواردات للمنتجات وكذلك الخدمات لأي دولة في العالم، وكذلك يعطي مؤشرات من حيث ارتفاع معدلات التجارة أو انخفاضها في أي دولة وهذه كلها أمور غاية في الأهمية لدراسة سوق الاستيراد والتصدير لأي دولة في العالم. الرابط http://www.trademap.org .

الجدول رقم (01) : تطور الميزان التجاري للفترة (2000 – 2015) **الوحدة** : مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	الصادرات الإجمالية	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	21419	612	22031	9173	12 858	240
2001	18484	648	19132	9940	9 192	192
2002	18091	734	18825	12009	6 816	157
2003	23939	673	24612	13534	11 078	182
2004	31302	781	32083	18308	13 775	175
2005	45094	907	46001	20 357	25 644	226
2006	53429	1184	54613	21 456	33 157	255
2007	58831	1332	60163	27 631	32 532	218
2008	77361	1937	79298	39 479	39 819	201
2009	44128	1066	45194	39 294	5 900	115
2010	55527	1526	57053	40 473	16 580	141
2011	71427	2062	73489	47 247	26 242	156
2012	69804	2062	71866	50 376	21 490	143
2013	62960	2014	64974	55 028	9 946	118
2014	60304	2582	62886	58 580	4 306	107
2015	32699	1969	34668	51 702	-17 034	67
2016	27102	1781	28883	46727	-17 844	62

المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات وأرقام التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS (http://www.douane.gov.dz)، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (http://www.algex.dz).

إن المتمعن في هيكل و تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2015) وفق ما يوضحه الجدول رقم (01) ، واعتمادا على البيانات والنشرات التي تقدمها الهيئات الوصية عن القطاع يمكن استخلاص بعض الملاحظات والتحليلات وزوايا النظر التالية:

1- نلاحظ من خلال كل من الجدول رقم (01) و الشكل رقم (01) أن الميزان التجاري في تذبذب مستمر ففي سنة 2000 أين عرفت أسعار البترول ارتفاعا و كان سببا في تحقيق نمو الفائض التجاري و قد بلغ 12858 مليون دولار و بلغت قيمة الواردات 7391 مليون دولار أي بارتفاع قدر ب 4 بالمئة بالمقارنة مع سنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 32, 56 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها في 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 240 بالمئة ,أما في السنتين المواليتين أي 2001 و 2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825 مليون دولار على التوالي و ارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و 12009 مليون دولار على التوالي و هذا ما أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري إلى 9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192 بالمئة سنة 2001 ثم انخفضت إلى 6816 مليون دولار سنة 2002 و بنسبة تغطية 157 بالمئة, لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008 .

2- نلاحظ انه و بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا معتبرا حيث وصل إلى 39 819 مليون دولار سنة 2008 ،لأن صادرات المحروقات شاركت بقيمة تصل إلى 77361 مليون دولار أي بنسبة 97,56% من مجموع الصادرات بسبب بلوغ السعر المتوسط للبترول قيمة 98.96 دولار للبرميل خلال هذه السنة.

3- غير أن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا وصل إلى 5900 مليون دولار ،ذلك لأن الصادرات عرفت انخفاضا كبيرا لم تتعدى 45194 مليون دولار في سنة 2009 ، بعد أن بلغت هذه الأخيرة قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008، و هذا راجع إلى موجة الكساد العالمي الذي مس اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية . ومن ثم عاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداءا من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي , و بلغ 16580 مليون دولار ، ووصلت اجمالي الصادرات السنة 2011 إلى 73489 مليون دولار و كانت الصادرات البترولية تمثل قيمة 71427 مليون دولار أي بنسبة 97.19 % و بالتالي نسبة الصادرات غير النفطية ضئيلة جدا كالعادة قدرت بقيمة 2062 مليون دولار فقط أي بنسبة لا تتجاوز 2.76 % من إجمالي الصادرات .

4- ومن جديد بدأت الصادرات الجزائرية في الانخفاض حيث :

في سنة 2012 قدرت ب 71866 مليون دولار (المحروقات = 69804 مليون دولار و خارج المحروقات = 2062 م. د ولار)

في سنة 2013 مثلت قيمة 64974 مليون دولار (المحروقات = 62960 م.د ولار و خارج المحروقات = 2014 م. دولار)

في سنة 2014 قدرت 62886 مليون دولار (المحروقات = 60304 م. دولار و خارج المحروقات = 2582 مليون دولار)

و هنا يمكن القول ،أن الصادرات خارج المحروقات تواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى نسبة 3 % من إجمالي الصادرات خلال الفترة المدروسة رغم ارتفاعها الضئيل بنسبة 25 % مقارنة بالسنة السابقة .

و في 2015 كانت النتائج مخيفة حيث قدر إجمالي الصادرات فقط 34668 مليون دولار (المحروقات = 32699 مليون دولار أي بنسبة 94.32 %، و خارج المحروقات = 1969 مليون دولار أي بنسبة 5.68 %)، لأول مرة ارتفعت نسبة الصادرات خارج النفط إلا أن هذا الارتفاع النسبي يرجع في حقيقة الأمر إلى الانخفاض المحسوس في إجمالي الصادرات و ليس لارتفاع قيمة هذا النوع من الصادرات .

إذا يمكن القول، أن صادرات المحروقات ظلت تشكل نسبة كبيرة جدا من مجموع الصادرات الجزائرية، خلال كل الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2015. وهذا ما قد يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني في حالة استمرار انخفاض أسعار النفط

5- المؤشر العام لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري يقدر ب 17.84 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف يقترب من 4،8 % مقارنة بسنة 2015.

هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاضا مهما للصادرات مقارنة بالواردات و كذا نسبة تغطية الصادرات للواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

فيما يخص الواردات تراجعت حسب المعطيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك نسبة الواردات الجزائرية في 2016 ب 9.62 % مقارنة بسنة 2015 حيث انخفضت قيمتها إلى 51.5 مليار دولار .

أما الصادرات لنفس الفترة تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 17.12 % مقارنة مع 2015.

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، و التي لا تزال هامشية، بنسبة 6.16 % فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار امريكي، مع تسجيل انخفاضا بنسبة 9.55 % مقارنة مع 2015.

من حيث نسبة تغطية الصادرات للواردات،حيث سجلت نسبة 62 % في سنة 2016 مقابل 67% مسجلة في سنة 2015.

الشكل رقم 01

تطور الميزان التجاري في الجزائر الفترة (2000- 2015)

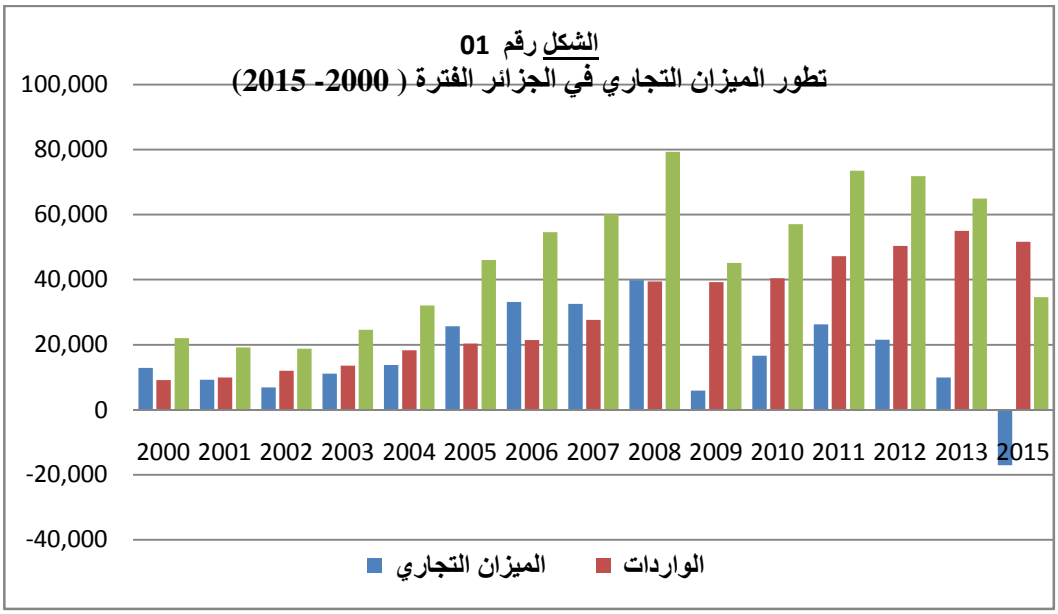

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

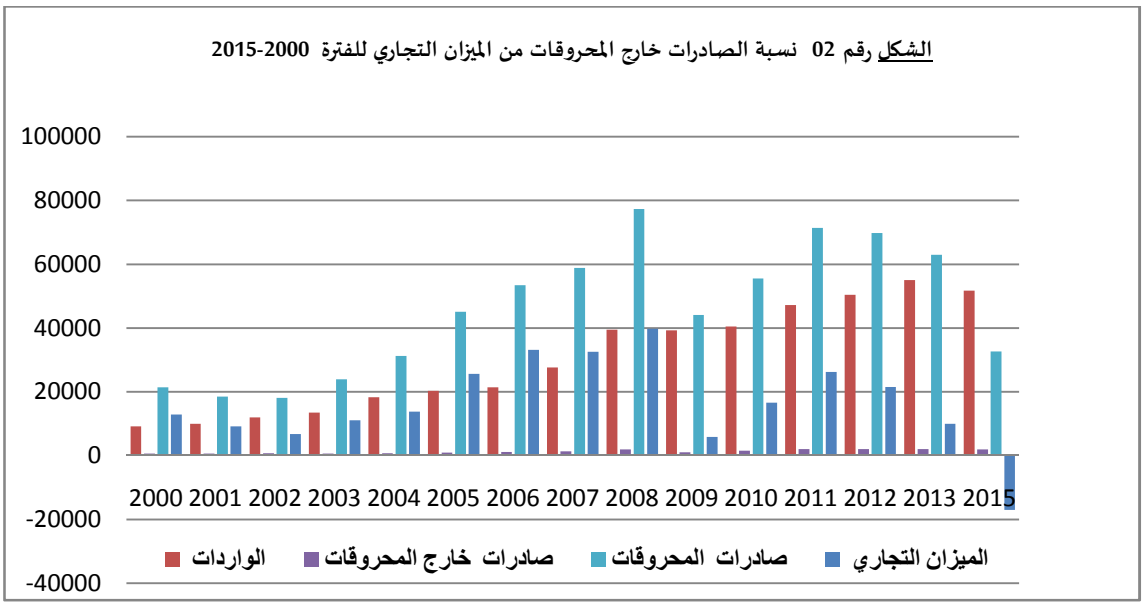

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

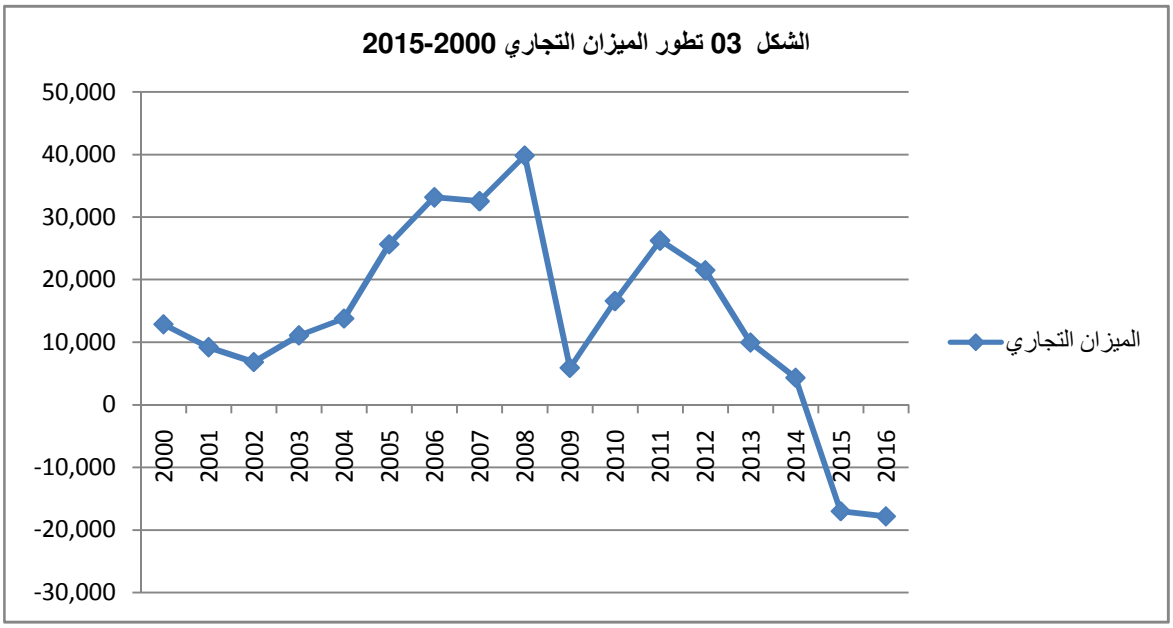

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ثانيا: مؤشر التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات

أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة 2015-2016 فيوضحه الجدولين رقم (2) و (3) :

فيتبين من الجدول رقم (2)، انخفاض في قيم الواردات بالنسبة لمجموعة "السلع الغذائية " بنسبة 11.72%، "السلع الموجهة للإنتاج" بنسبة 10.25%، "سلع المعدات" بنسبة 10.4% ، و أخيرا "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" بنسبة 4.62%.

أما بالنسبة للصادرات فتمثلت أساسا في المحروقات خلال سنة **2016** بحصة **93.84%** من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره **17.12 %** مقارنة بقيمتها سنة **2015**.أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال هامشية بنسبة **6.16 %** فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل **1.78** مليار دولار امريكي في سنة 2016 و بنسبة **5.**68 % في سنة 2015، أي تسجيل انخفاضا بنسبة **9.55 %** . و تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات وفق ما يسجله الجدول رقم (3) أساسا ما يلي:

-المنتجات النصف مصنعة التي تمثل نسبة 4.5 % من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.

-السلع الغذائية بنسبة 1.13 % ، أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي.

-المواد الخام بنسبة 0.29 % بقيمة مطلقة تقدر ب 48 مليون دولار أمريكي.

-سلع المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسب تقدر على التوالي ب 0.18 % و 0.06 %.

أما فيما يتعلق بتطور التوزيع حسب مجموعة المنتجات لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 فيتبين من الجدول رقم (2) انخفاضا بنسب متفاوتة على العموم لكل السلع المصدرة كل حسب طبيعتها : السلع الغذائية بنسبة 11.72 % ، السلع الموجهة للإنتاج بنسبة 10.25%، سلع المعدات بنسبة 10.4%، و أخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 4.62 %.

الجدول رقم (2) : تطور حجم الواردات حسب طبيعة السلعة المصدرة 2015- 2016 الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2015		2016		التطور
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
السلع الغذائية	9 316	18.02%	8 224	17.60%	-11.72%
السلع الموجهة للانتاج	15 970	30.89%	14 333	30.67%	-10.25%
سلع المعدات	17 740	34.31%	15 895	34.02%	-10.40%
سلع الاستهلاك غير الغذائية	8 676	16.78%	8 275	17.71%	-4.62%
مجموع الواردات	**51702**	**100%**	**46727**	**100%**	**- 9.62%**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الجدول رقم (3) : تطور حجم الصادرات حسب طبيعة السلعة المصدرة الوحدة مليون دولار

التعيين	2015		2016		التطور
	القيمة	%النسبة	القيمة	% النسبة	
السلع الغذائية	235	0,68	327	1,13	39,15 %
الطاقة والتشحيم	32 699	94,32	27 102	93,84	-17,12 %
المواد الخام	106	0,30	84	0,29	-20,75 %
نصف المصنعة	1 693	4,88	1 597	4,5	-5 ,67 %
سلع المعدات الفلاحية	1	0,002	-	-	
سلع المعدات الصناعية	19	0,055	53	0,18	178,95 %
سلع الاستهلاك الغير غذائية	11	0,032	18	0,06	63,63 %
اجمالي الصادرات	**34668**	**100**	**28883**	**100**	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي، إما الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية، ويكمن الهدف من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية للجزائر من حيث التقارب الجغرافي والثقافي [3]:

- التقارب الجغرافي : يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع، وذلك لتحقيق وفورات في تكاليف السلع المصدرة مما قد يزيد من تنافسيتها .
- التقارب الثقافي : كالدين واللغة والعادات الاستهلاكية والأذواق والسلوك الشرائي ،مما قد يسمح للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتنميط منتجاتها حسب الأسواق المستهدفة بدل التنميط أو التكييف المحلي الذي يثبط من قدرتها في مواجهة الاحتياجات المختلفة لكل سوق على حدى.

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول رقم(5) أهم الدول التي تستورد من الجزائر : بالنسبة لسنتي 2015-2016 ، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) تتصدر القائمة ايطاليا و تليها كل من إسبانيا ،الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، البرازيل ،هولندا و تركيا .أما بالنسبة للموردين الرئيسيين للجزائر كما يوضحه الجدول رقم (4)، احتلت الصين المركز الأول مع 15.97٪، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52٪ و 9.37٪ من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015 .

الجدول رقم (4): أهم الدول المصدرة للجزائر 2015-2016 الوحدة مليون دولار

أهم الموردين	2016	2015
العالم	47 090 684	51 803 071
الصين	8 409 855	8 259 662
فرنسا	4 773 926	5 439 034
ايطاليا	4 645 778	4 860 781
اسبانيا	3 566 098	3 952 593
المانيا	3 024 539	3 430 803
الو م الامريكية	2 317 414	2 741 282
تركيا	1 935 231	2 043 771

المصدر TRADE MAP إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

الجدول رقم (5): أهم الدول المستوردة من للجزائر 2015-2016 الوحدة مليون دولار

اهم الزبائن	2016	2015
العالم	29 992 101	34 795 951
ايطاليا	5 208 346	5 263 625
اسبانيا	3 879 164	6 164 468
الو م الامريكية	3 866 104	2 210 645
فرنسا	3 424 139	4 578 427
البرازيل	1 616 165	1 481 833
هولندا	1 470 837	1 970 204
تركيا	1 344 187	1 806 689

المصدر TRADE MAP إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

رابعا: مؤشرات قياس تنافسية الصادرات : يكتسي قياس مؤشرات التنافسية السلعية لدولة ما أهمية خاصة للتعرف على الوضع التنافسي لصادراتها على الصعيد العالمي و الإقليمي .

1- مؤشر تركز و تنوع الصادرات السلعية

أ- مؤشر تركز الصادرات

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقعه المتعلق بالإحصائيات مؤشر التركز بأنه يأخذ قيمة تتراوح بين 0 و 1 و كلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما أشار ذلك إلى تركيز صادرات الدولة عل منتجات معينة و العكس صحيح كلما اقتربت القيمة من 0 فهذا يدل على تشتت صادراتها في منتجات لا تكسب ميزات يمكن ارتفاع الطلب عليها في الأسواق العالمية.

و يحسب هذا المؤشر كالتالي [4]:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

حيث :

Hj :مؤشر الدولة او مجموعة دول

Xj : الصادرات الكلية للدولة

n : عدد السلع الإجمالية

xij :قيمة الصادرات للدولة j و المنتج i .

نلاحظ من خلال (الجدول الملحق رقم 1) أن مؤشر التركيز السلعي لصادرات سجل على التوالي خلال السنوات 2012، 2013 ، 2014 و 2015 النسب التالية 0.5397 ، 0.5407 ، 0.4897 و 0.4852 علما ان قيمة المؤشر في سنة 2009 كانت 0,5536 بينما كانت في سنة 2002 تقدر ب 0,5196 ، و هي نسب متقاربة تشير كلها إلى تركز صادرات الجزائر في سلعة واحدة فقط نتيجة ارتفاع نسبة صادرات النفط. تؤكد نتائج بحث كل من بلقاسم العباس ووليد عبد مولاه[5] ،أن مؤشر تركز الصادرات السلعية مرتفع عند الدول المصدرة للنفط لأنها تركز صادراتها السلعية بنسبة فائقة في النفط و الدول غير المصدرة للنفط ينخفض فيها قيمة هذا المؤشر .

ب- مؤشر تنوع الصادرات

أما فيما يتعلق بمؤشر التنوع ,فقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقعه المتعلق بالإحصائيات[6] ,بأنه يأخذ قيمة ما بين 0 و 1, و كلما اقتربت هذه القيمة من 1 فهذا يشير إلى اختلاف كبير في المنتجات المصدرة للبلد محل الدراسة مع ما يتم طلبه في الأسواق العالمية و العكس صحيح. و يحسب هذا المؤشر كالتالي :

hij هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد او مجموعة الدول j .

hi هي حصة المنتج i في الصادرات العالمية الإجمالية

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

نلاحظ من خلال النتائج المسجلة في (الجدول الملحق رقم 1)، أن النسب كلها خلال الفترة (2012-2015) تقترب من الواحد، وهذا يشير إلى عدم موافقة المنتجات الجزائرية المصدرة لمتطلبات الأسواق العالمية و هذا يعود لرداءتها خاصة من حيث بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها . و الدليل على ذلك الإحصائيات المسجلة في الجدول الملحق رقم 2، و الذي يشير إلى أن نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية لا تمثل سوى نسب ضئيلة جدا بالنسبة للصادرات الإجمالية , حيث في الفترة الممتدة بين 2012-2015 النسب كانت على التوالي 0.13 - 0.19 - 0.16 - 0.15 .

ت- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

يعتبر مؤشر الميزة النسبية من المؤشرات الهامة، في قياس أهمية السلع المعنية لأي دولة في الأسواق العالمية، ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع[7]. وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة التالية :

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$$

حيث:

xi : قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع؛

mi : قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

و تكون السلعة ذات ميزة نسبية، إذا كانت قيمة المؤشر اكبر من الواحد[8] . و الجدول رقم (6) يوضح قيم هذا المؤشر بالنسبة لأهم السلع الجزائرية خارج المحروقات .

الجدول رقم (6) : **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لأهم السلع المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2015**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر RCA	0.95	0.94	0.95	0.96	0.94	0.92

المصدر : حمزة العوادي, جمال خنشور ," إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر " خلال 2010-2015 أبحاث اقتصادية و إدارية العدد9 جوان 2016 ,كلية العلوم الاقتصادية , بسكرة , ص 161.

و من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة المؤشر تشير على مدى سنوات إلى قيم سلبية قريبة من (-1)، مما يؤكد أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة , و أهم سبب لذلك هو انعدام التكنولوجيا العالية في المنتجات المصدرة و التي يمكن تصنيفها كخردة نظرا لاستخدامها التكنولوجيا القاعدية فقط, و معطيات الجدول الملحق رقم (02) تأكد أن نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (% من صادرات السلع المصنوعة) ضئيلة جدا وهي على التوالي : في الفترة الممتدة من 2012الى 2014 النسب كانت على التوالي : 0.13 - 0.19 - 0.16 - 0.15 .

المحور الثاني :الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات

بغرض تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات، اجتهدت الدولة الجزائرية في تقديم الإعانات و التحفيزات اللازمة للمصدرين الجزائريين. وفي هذا الإطار اتبعت سياسة من طرف السلطات العمومية ارتكزت على خمس محاور أساسية، لبلوغ هذا الغرض، ويتعلق المحور الأول بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لترقية الصادرات فيما يتعلق المحور الثاني بتوفير الشروط التقنية والتنظيمية الملائمة لدخول المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية. ويتعلق المحور الثالث بترقية وتطوير النشاطات المرتبطة بدعم المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في الأسواق العالمية، بينما يتعلق المحوران الرابع والخامس على التوالي بتقوية وتدعيم الإطار المؤسساتي لمتابعة تشجيع الصادرات وإنشاء وتسيير الآليات ووسائل الدعم المختلفة لفائدة المؤسسات المصدرة.

كما تم إنشاء عدة هيئات مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، أهمها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتوفر هذه الوكالة المرافقة التقنية المستمرة للمصدرين في عملية التصدير ،بداية من دراسة واستشراف الأسواق العالمية، مرورا بمختلف إجراءات التصدير إلى غاية إتمام الصفقة وتحويل الأموال، إضافة إلى مصاحبة وتأطير المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين المعنيين بنشاط التصدير أثناء مختلف المعارض والتظاهرات التجارية الإقليمية والدولية التي يشاركون فيها. وبغرض تأمين تعاملاتهم من الأخطار المترتبة عن معاملات التجارة الخارجية فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات،إضافة إلى الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين لتكون فضاءا مكملا للهيئات السابقة الذكر ،كل هذا من اجل الاحتكاك وتبادل الآراء بين المصدرين الجزائريين ،وتمثيلهم لدى مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية، وفيما يخص تدابير دعم ومرافقة المؤسسات المصدرة من خلال الإعانات ،وضعت الدولة آلية للدعم المالي منذ سنة 1996 من خلال إنشاء صندوق ترقية ودعم الصادرات بموجب قانون المالية لذات السنة والذي يقدم اليوم إعانات مالية مباشرة للمصدرين ، كما اتبعت الدولة إجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات منها قانونية و أخرى تنظيمية ، كما وضعت في متناول المؤسسات المصدرة عدة هيئات ترافقها في نشاطها التصديري لتسهيل ولوج منتجاتها للأسواق الدولية .

أولا : الإجراءات القانونية و التنظيمية المتبعة من طرف الدولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية، التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.و كانت أهم هذه الإجراءات تتمثل فيما يلي :

1- **تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية** :

للنظام الجمركي دور كبير في المساهمة في تنشيط الصادرات و تفعيلها و الأهم ترقيتها , و لقد سعت الدولة الجزائرية لإجراء العديد من التسهيلات للمصدرين بهدف تحقيق المراقبة المستمرة و الفعالة حسب مقتضيات قواعد المديرية العامة للجمارك, و هو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 10/98 المعدل و المتمم للقانون رقم 79/07 المتضمن قانون الجمارك المؤرخ في 22أوت1998 و الهادف إلى تسهيل المبادلات التجارية و ترقية الاستثمارات.

و تشمل هذه التسهيلات كل من[9] :

- الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية : فالأصل في التعريفة الجمركية هي كونها رسوم تفرض على السلع الداخلة أو الخارجة من البلاد, لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم و في بعض الأحيان إلغاءها ، من أجل تحقيق المصالح العامة للدولة كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، بهدف إيجاد مورد جديد بالعملة الصعبة .هذا وقد تم الاتفاق في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي على عدم تطبيق أي حق جمركي جديد من الطرفين أو أي رسم ذي اثر مماثل على المبادلات بين الطرفين عند التصدير، أو أن يتم الرفع من قيمة تلك السارية ابتداءا من شهر سبتمبر 2005 تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ .
- تسهيلات في المراقبة الجمركية : حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بهدف مراقبة تدفق السلع و البضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها، و بالتالي السماح او غلق العبور على البضائع المشكوك فيها، فإذا لم يتمكن المصدر من تقديم التصريح المفصل فلتسهيل العبور يمكنه تقديم التصريح البسيط في حالة القبول المؤقت للسلع الموجهة لإعادة التصدير على حالتها [10] .
- الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية : كانت للأنظمة الجمركية الدور الفعال في توفير شروط ملائمة للمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة المنافسة الأجنبية و التصدير للأسواق الخارجية مع التقليل من المعوقات الجمركية فيما يخص الآجال ،وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 10/98 المتضمن تعديل قانون الجمارك.حيث تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع و تحويلها و استعمالها أو تنقلها بتوقيف

الحقوق الجمركية و الرسوم الداخلية لاستهلاك و كذلك الحقوق و الرسوم الجمركية الأخرى، و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها و ذلك حسب نص المادة 115 مكرر من القانون رقم 10/98.

و هي موجهة خصيصا لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية كالتصدير خارج قطاع المحروقات ،عن طريق استعمال مجموعة من الميكانيزمات تتنوع إلى الوقف أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية مع منح مسبق لمزايا جبائية و مالية متعلقة بالتصدير[11].

- -د- إنشاء شهادة المصدر : و ذلك لبعض المنتجات المصدرة بداية من 1999 و المتمثلة في التمور ،الجلود،نفايات الحديد و الصلب و الفلين الخام ،و تشترط إدارة الجمارك الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة و ذلك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعبات الملاحظة في كيفية تقديم هذه المنتوجات في الأسواق الدولية سواء من حيث التغليف أو التعبئة أو الأسعار.

2- **التسهيلات المالية**: وذلك بالسماح للبنوك بإتباع و اعتماد إستراتيجية جديدة تتماشى مع السياسة الاقتصادية الحديثة المتعلقة بالتصدير و ذلك من خلال :

أ- **تمويل الصادرات**: حيث خصصت الدولة دعم مالي عن طريق تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير،سواء تعلق الأمر باستيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاج المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العمليات التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على المستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية ، و تتمثل أهم هذه القروض فيما يلي[12] :

- قروض التمويل الأولية الخاصة بالتصدير: هي قروض من الخزينة العمومية ، الهدف منها هو تقديم يد العون للمصدر لأجل تحمل كل المصاريف المتعلقة بالدراسة و التموين و التصنيع ،تصل مدتها حتى ثلاث سنوات ، و تستفيد منها كل المؤسسات المصدرة دون استثناء.
- قروض المورد : و هي قروض للتمويل متوسطة و طويلة الأجل ، و هي نوعا ما صعبة التنفيذ مقارنة بقروض التمويل الأولية .
- تغطية مصاريف أخرى : إذ يسمح قانون المالية لسنة1996 بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة و المعلن عنها من قبل وزارة الخارجية بنسبة قد تصل إلى 80% أو في المعارض و التظاهرات الأخرى بنسبة إعانة تصل إلى 50 %، كل هذا في إطار ترقية و تشجيع التصدير خارج المحروقات حتى تتمكن المؤسسة المصدرة من الولوج إلى الأسواق الدولية .

ب- **فتح حسابات** : حيث من بين التسهيلات المقدمة للمصدر الجزائري في إطار دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات، السماح له إضافة إلى فتح حساب بالعملة الوطنية و القابل للتحويل بكل حرية فتح أيضا حسابا بالعملة الصعبة ، و هو ما أكد علية القانون رقم 01/07 المعدل و المتمم .لكن التصرف في هذا الحساب يكون مقيد نوعا ما مقارنة بالحساب الأول و ذلك في إطار تنظيم التجارة الخارجية و الصرف.

ت- **التسهيلات الضريبية** : تعتبر الضرائب عنصرا هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي :

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA): فالمادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :من خلال المادة 12من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة للخدمات المتعلقة بالسياحة و الأسفار فان مدة الإعفاء تقدر ب 3 سنوات ، كما تقدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق .

- الإعفاء من الدفع الجزافي (VF) ،ومن الرسم على النشاط المهني(TAP) : لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات من هذين النوعين من الضرائب عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين، كما استفاد قطاع السياحة من إعفاء لمدة 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

ث- **منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير**: تتمثل في التدابير التالية[13]:

إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة : بموجب التعليمة رقم 94/20 المؤرخة في 12/04/1994اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

- منح إعفاءات جبائية: حيث أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إقرار تخفيضات في التعريفة الجمركية ،حيث تم تخفيضها من نسبة 120 %إلى 60 %،ثم انخفضت النسبة القصوى من 50 %إلى 45 %سنة 1997 ثم إلى % 40 و هكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10 %سنويا ابتداء من 1994 إلى 1997 . أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما - :نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير - .نظام إعادة التموين بالإعفاء.

- تخفيض أسعار النقل البري والبحري: ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF و بالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي - .الإعفاء من إيداع الكفالة: وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية: السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل،السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير و الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.
- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.
- -إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 1994/04/10 والمتعلق بالرقابة على نوعية المتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 16/11/1997لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي .

ج- **إجراءات تسهيلية أخرى** : إضافة إلى كل الإجراءات التي الغرض منها هو دعم الدولة للمؤسسات المصدرة خارج المحروقات تم اتخاذ إجراءات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها أهمها :

- إنشاء ملف وطني للمصدرين: الهدف منه هو إحصاء المتعاملين الاقتصاديين المصدرين ، حيث تستفيد هذه الفئة مجانا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ،كما تستفيد من إجراءات الصرف و المعالجة الاستثنائية في حال طلبه للمساعدة من الصندوق الخاص بترقية الصادرات(.FSPE)
- تنصيب ممثلين تجاريين على مستوى سفارات الجزائر في الخارج : و الهدف من ذلك هو المشاركة في ترويج و التعريف و تزكية المنتوج الوطني في الأسواق الخارجية .
- تخفيض قيمة العملة الوطنية : و يهدف هذا التخفيض إلى تصحيح بعض الاختلالات على المستوى الكلي ،إلا انه قد يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، حيث تصبح السلع القابلة للتصدير أكثر تنافسية من ذي قبل . لمضاعفة الطلب الأجنبي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير ، و بالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق.

علما انه قد اتخذت السلطات الوطنية قرار تخفيض العملة الجزائرية لأول مرة في سنة 1991 بنسبة 22% ثم في سنة 1994 بنسبة 40% و في سنة 2009 بنسبة 10% و نفس النسبة في 2013 ، حيث كان من المتوقع بعد هذه التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري أن ترتفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال ترقية السلع التصديرية.

- تقديم خدمات أخرى منها :

-دراسات متعلقة بمقاربة قدرات السوق و التي تهدف إلى دعم الشركات الجزائرية لتطوير استراتيجياتهم الخاصة ولضمان أقصى إمكانيات النجاح عند التصدير. وتتمثل في دراسات تعتمد على التحليل التجاري لإحصائيات السوق العالمية،من أجل تحديد الأسواق الجديدة الأكثر جاذبية للمنتوجات الجزائرية.

- توفير بطاقات قطاعية وبطاقات المنتجات التي هي ملخصات من العروض الجزائرية للمنتجات و الخدمات. هذه البطاقات تحدد السلع الجزائرية القابلة للتصدير، أو الإمكانيات التصديرية لمنتج ما أو قطاع ما ،بالإضافة إلى الشركات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-إنشاء دار للمصدر و التي من مهامها التعريف ب : القوانين والإجراءات التي تأطر مهنة التصدير، التعريف بالمساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة للمصدرين و الوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية (بطاقات الأسواق ، بطاقات قطاعية، إحصائيات ...). كما تساعد هذه الدار المؤسسات المصدرة في أبحاثها على شبكة الإنترنت (شبكات الأعمال ، والمواقع التجارية، وفرص الأعمال، وشروط الوصول إلى الأسواق ،و تقترح على المؤسسات إقامة علاقات أعمال، و توفير فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية .

ثانيا :استحداث مؤسسات و هيئات لترقية الصادرات خارج المحروقات

حيث اعتمدت الدولة بدفع من بعض الأعوان الاقتصاديين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم و المرافقة لقطاعات التصدير و يسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات . لذلك تم إنشاء عدة هيئات مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين أهمها [14] :

- **وزارة التجارة**: هي واحدة من أهم الدوائر الحكومية التي عرفت عدة تغيرات في صلاحياتها و يحكمها الآن مرسوم تنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16 الذي بموجبه يتولى وزير التجارة المهام التالية الموكلة إليه[15] :

ينشط و يحفز من خلال الهياكل المناسبة بالاتصال مع الدوائر الحكومية و الهيئات المعنية بالأعمال التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف , يتولى تشجيع الصادرات و الترويج للإنتاج المحلي من السلع و الخدمات في الأسواق الخارجية ،و إعداد و اقتراح استراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات و كذا لمساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية و التفاوض بشأنها مع الهيئات المعنية و يتولى متابعتها و تنفيذها.

و قد أنشئ إضافة إلى ذلك على مستوى الوزارة لجنة دائمة مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات و متابعتها بموجب القرار رقم 20 المؤرخ في 1996/06/31 مهمتها رفع تقرير شهري الى رئيس الحكومة مع اتخاذ القرارات التي من شانها ترقية الصادرات خارج المحروقات و تطويرها[16] .

- **الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة** CACI :

انشات هذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 [17] و هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في : [18]

-المساهمة في تنظيم كل اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية في الجزائر و في الخارج مثل المعارض و الندوات و المهام التجارية التي تسعى لترقية و تطوير النشاطات الاقتصادية و المبادلات التجارية مع الخارج .

-توطيد العلاقات و عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة .

-يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية و الدولية .

- **الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير** SAFEX : [19]

الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس، مؤسسة اقتصادية عمومية وهي شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي و تسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس- التي انشأت في سنة1971 . في إطار مهامها الرسمية صافكس تنشط في الميادين التالية :

- تنظيم المعارض العامة و الخاصة على المستوى الدولي، الوطني ، الجهوي و المحلي
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية و ذلك بفضل:

-الإعلام حول كل ما يتعلق بالقوانين و التنظيمات التجارية؛

-فرص التعامل الاقتصادي و التجاري مع الشركاء الأجانب؛

-الإعلام الاقتصادي و التجاري؛

-التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأجانب؛

- الإعلام بكل ما يتعلق بالقوانين و ترتيبات التصدير؛

-تحرير مجلات و نشرات إعلامية اقتصادية و تجارية؛

-تنظيم ملتقيات مهنية ، ندوات و محاضرات متخصصة؛

-تسيير و استغلال كل منشات قصر المعارض.

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات** FSPE : [20]

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية .

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير . يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة . وهناك خمس مجالات إعانة مقررة :

- تغطية الأعباء التي لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية ؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج ؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية ؛
- دفع تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير .

الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX :

انشات هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم 06/96 الصادر في 1996/10/10 المتعلق بتامين القرض عند التصدير وهي شركة تمول من مساهمات مجموعة مؤسسات مصرفية و شركات تأمين أهمها البنك الجزائري الخارجي – البنك الوطني الجزائري – الشركة الجزائرية للتأمين – القرض الشعبي الجزائري – بنك التنمية المحلية – بنك الجزائر للتنمية الريفية و غيرها من المؤسسات الأخرى .

من أهم الأهداف والمهام الموكلة ل CAGEX نذكر [21]:

- ترقية و تشجيع الصادرات خارج المحروقات ؛
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (التجارية – السياسية – عدم التمويل – مخاطر الكوارث الطبيعية)؛
- تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي ؛
- تعويض و تغطية الديون ؛
- إضافة إلى إعادة التامين و مرافقة المصدر و التعاون الدولي [22] .

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية** ALGEX

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 39 في 16جوان 2004 [23].

تعتمد هذه الوكالة على سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين. وتعد ألجكس أداة عمومية تساهم في ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات المصدرة وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات [24]. و تعتبر المسؤول الأول عن ترقية التجارة الخارجية في الجزائر حيث تتمثل أهم المهام الموكلة إليها في[25] :

-المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الهيئات المعنية؛

-ضمان تسيير ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛

-ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛

-تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية و قطاعية حول الأسواق الخارجية و تزويد المؤسسات المعنية بالمعلومات اللازمة ؛

-تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية للأسواق الخارجية؛

-إعداد تقرير تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها؛

-وضع منظومة معلومات إحصائية قطاعية شاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير ؛

-ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج؛

-وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية ؛

-متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركاتهم في التظاهرات الاقتصادية و المعارض و الصالونات المنظمة خارج الوطن؛

-مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام لترقية المنتجات الموجهة نحو التصدير ؛

-وضع مقاييس تقديم الأوسمة و النياشين لأفضل المصدرين ؛

-القيام بنشاطات مدعمة بخصوص التكوين في مجال تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية .

- **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين** ANEXAL :

انشات هذه الجمعية في 10 جوان 2001من اجل الدفاع عن حقوق و مصالح المصدرين الجزائريين المادية و المعنوية (و تضم أكثر من 100مصدر [26]) كما تشارك في وضع السياسات الخاصة بترقية الصادرات و من مهامها المساهمة في تبادل الخبرات و نشرها بين مختلف المصدرين و نشر مختلف المعلومات التي تكرس التعاون بينهم بحيث تخص الجانب القانوني و التشريعي و الجانب العملي و كذلك الإعلام بمختلف التظاهرات الدولية و الوطنية و تشجيعهم على المشاركة الفعالة فيها [27].

الخاتمة:

كخلاصة للدراسة التحليلية لواقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر ، يمكن القول أنه بالرغم من أهمية المجهودات المقدمة من طرف الدولة و الهيئات التابعة لها الموظفة لدعم و مرافقة المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج قطاع المحروقات و الهادفة لتفعيل العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و التصدير، إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، و تظل نسبة الصادرات من المحروقات تمثل أعلى نسبة مقارنة بالصادرات خارج النفط، و التي في كل سنة تمثل نسب ضئيلة جدا لا تتعدى 2،6 مليار دولار في أحسن الأحوال .

و جاء على لسان رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في إحدى الصحف الوطنية [28]، أن عدد المؤسّسات المصدرة بلغ 700 مؤسّسة، إلا أن تطبيق التدابير المتخذة من طرف الدولة بشأن تسهيل إجراءات التصدير، يظل غائبا على أرض الواقع، داعيا إلى مشاركة الدولة كعنصر فاعل داعما نشاط التصدير خارج المحروقات ، وألا تقتصر مهامها على الجانب التنظيمي فقط ، و أن التوجيهات جاءت محفزة وداعمة لإجراءات أخف في مجال التصدير،من أجل تسهيل تصدير المنتوج الجزائري نحو الخارج وولوجها عالم المنافسة في الأسواق الخارجية، إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب وبحاجة إلى الخوض بعمق في تفاصيلها.

وبالتالي يمكن القول بأن كل الإجراءات و التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لدعم نشاط التصدير خارج النفط ، تعتبر مازالت كلاسيكية، تعتمدها معظم الدول لترقية صادراتها، وبالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إصلاح و تجديد هذه الإجراءات مع المتطلبات الراهنة للمحيط الاقتصادي الدولي ،حتى تتمكن المؤسسات من الاستفادة منها أكثر مستقبلا . و لهذا نورد بعض الاقتراحات على المسئولين في الدولة و الهيئات المرافقة التابعة لها من جهة ، و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، أن تتبناها من أجل النهوض بهذا النشاط و هي كالتالي :

1) على الدولة انتهاج إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ،واضحة المعالم و محددة الأهداف ، تحدد فيها الأسواق التي يمكن لمؤسساتنا الاقتصادية الولوج إليها .

2) تفعيل و تنشيط و مراقبة دور الهيئات الحكومية المكلفة بترقية و مرافقة المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج المحروقات، في علاقاتها مع المتعاملين الاقتصاديين .

3) توفير شبكة موحدة من المعلومات التصديرية من طرف الهيئات التي وضعتها الدولة لمرافقة المؤسسات المصدرة ، تساعد المصدر الجزائري في رسم سياسته التصديرية من خلال علاقته مع الأسواق العالمية ، و تحصيل المعلومات و الإحصائيات الداعمة لنشاطه التصديري.

4) محاولة الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي نجحت سياستها المتبعة لترقية صادراتها خارج المحروقات، و ذلك بتكاتف المجهودات بين مسئولي الهيئات التابعة لوزارة التجارة ، و المختصين ذوي الخبرة في مجال التجارة الخارجية

5) حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من اكتساب مزايا تنافسية تستطيع من خلالها منافسة المنتجات المحلية و الأجنبية ،و فرض منتجاتها في الأسواق الخارجية ، و كسب رضا المستهلك و العميل الأجنبيين ،عليها بذل جهود كبيرة و إدخال إصلاحات في كل نشاطاتها ، خاصة منها البحثية و الإبداعية و التكنولوجية، و إعطاء تأهيل المورد البشري المتخصص أهمية اكبر باعتباره حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة ،ضمن سياسة التكوين و التأطير خاصة في التخصصات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التسويق الدولي

6) إنشاء قسم خاص ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية مكلف بمهمة التصدير ،و عدم الاكتفاء بدمجه مع قسم التسويق أو المبيعات .

7) الاهتمام أكثر بجودة المنتجات الموجهة للتصدير و مواصفاتها كي تكسب ميزة تنافسية تجعل فرصها في تلقي طلبات من الأسواق الدولية عالية جدا . و ذلك بإنشاء مخابر حديثة للجودة و التحاليل ذات المواصفات العالمية .

8) تكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات الموجودة في الخارج.

9) تقديم مساعدات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعطاءها أهمية أكبر، باعتبارها أكثر قابلية للتكييف من غيرها من المؤسسات في الظروف الراهنة ، و الأقل تطلبا للإمكانيات، فضلا عن أثارها الايجابية على تنويع الصادرات .

الهوامش

[1] -وصاف سعيدي , "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر " , مجلة الباحث , جامعة ورقلة , العدد01, 2002 ص 6 .

[2] -نويوة عمار, "اقتصاد دولي" ,مطبوعة , جامعة الحاج لخضر باتنة ,2013-2014 , ص 23.

[3] -طارق قندوز و قاسمي السعيد،" تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات".جامعة المسيلة،الجزائر،ص 5.

[4] -جمال قاسم حسن و محمد اسماعيل , " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية " صندوق النقد الدولي , ابريل 2012 , ص 21.

[5]- Laabas, Belkacem, Abdmoulah, Walid, “Assessment of Arab export competitiveness in international market using trade indicators 2000-2006”, API WPS 1010, 2010

[6] -احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

[7] -حمزة العوادي, "سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات و متطلبات نجاحها" , مجلة الواحات للبحوث و الدراسات, العدد 1, 2016, جامعة ام البواقي , ص 507.

[8] -المعهد العربي للتخطيط " القدرة التنافسية وقياسها "سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية .العدد الرابع والعشرون - ديسمبر 2003 - السنة الثانية الكويت ص7.

[9] Algex, recueil de procédures du commerce extérieur algérien,2011, p 100.

[10] -المادة 2 من المقرر رقم 02 المؤرخ في 03 فيفري 1999 ، يحدد الحالات التي يجوز فيها تعويض التصريح المفصل بالتصريح البسيط.

[11] -بلحارث ليندة ،"الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لاجل ترقية الصادرات خارج المحروقات"،الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،11-12 مارس 2014،جامعة البويرة ،ص5.

[12] - مرجع سابق ، ص 8.

[13] -حمشة عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 99.

[14] www.min commerce.dz

[15] -الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 22 ديسمبر 2002, ص20.

[16] -من موقع الجكس WWW ALGEX.DZ

[17] -مرسوم تنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 03 مارس 1996, يتضمن انشاء غرف التجارة و الصناعة , جريدة رسمية عدد16, بتاريخ 06 مارس 1996.

[18] -قتال منير, "الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ", الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11-12 مارس 2014 جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية تيزي وزو 2014 ,ص5. كما يمكن الاطلاع على المداخلة عبر الرابط :
http://fdsp.ummto.dz/images/data/activites_scientifiques/seminaires/promotion_exportations_hors_hydrocarbures/

[19] -مديرية التجارة http://www.dcworan.dz/index.php/ar/2016-02-09-08-06-10/2016-02-09-08-21-02/safex

[20] -وزارة التجارة على الرابط https://www.commere.gov.dz

[21] -قتال منير , مرجع سابق ,ص 5 .

[22] -الموقع الرسمي ل CAGEX على الرابط http://www.cagex.dz/

[23] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 في 20/07/2003 ، ص 33، المتضمن لقانون التجارة الخارجية الذي جاء لسد الفراغ القانوني الناتج عن احتكار الدولة لنشاط المبادلات الدولية.

[24] -الموقع الرسمي للوكالة الجكس على الرابط http://www.algex.dz

[25] -تواتي نصيرة, " دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX في تعزيز الصادرات خارج المحروقات" الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11-12 مارس 2014 جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية تيزي وزو 2014 ,ص6.
كما يمكن الاطلاع على المداخلة عبر الرابط :
http://fdsp.ummto.dz/images/data/activites_scientifiques/seminaires/promotion_exportations_hors_hydrocarbure

[26] -قتال منير مرجع سابق ص 6

[27] -العابد لزهر مرجع سابق ص 256

[28] -الاطلاع على المقال على عنوان الجريدة https://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news

الملاحق

الملحق رقم 1 : مؤشرات التركيز و التنويع للمنتجات دول شمال إفريقيا في للفترة 2012-2015

السنة	2012			2013			2014			2015		
القياس	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3
الجزائر	98	0,539752	0,725245	95	0,540752	0,733016	99	0,489787	0,745351	91	0,485238	0,782908
مصر	247	0,1719	0,532736	247	0,157383	0,51175	242	0,162425	0,534458	244	0,140019	0,57403
ليبيا	124	0,823999	0,790274	119	0,789767	0,79009	114	0,753057	0,783492	109	0,63985	0,801225
المغرب	229	0,162383	0,654662	224	0,155372	0,636165	225	0,159135	0,609982	229	0,163067	0,661449
السودان	102	0,550045	0,786116	99	0,673677	0,815376	107	0,642016	0,824088	74	0,493967	0,837231
تونس	220	0,152007	0,486859	218	0,149345	0,500768	218	0,146019	0,502009	211	0,141038	0,516649

المصدر إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

1- عدد المنتجات 2- مؤشر التركيز 3- مؤشر التنويع

الملحق رقم 2 : مؤشرات محيط أعمال التجارة الخارجية - الدولة الجزائر للفترة 2000-2016

البيانات	2016	2015	2014	2013	2012
إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	156 079 606	164 779 467	213 983 107	209 783 503	209 047 389
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3,70	3,76	3,79	2,77	3,37
صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	23,71	23,56	30,46	33,21	36,89
واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	34,41	36,79	31,90	30,40	28,52
صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (% من صادرات السلع المصنوعة)	..	0,15	0,16	0,19	0,13
التجارة السلعية (% من إجمالي الناتج المحلي)	48,44	52,42	56,76	57,20	58,48
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، (الأيام)	..	..	17	17	17
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، في الحالة المتوسطة (الأيام)	4	..	3	..	8
تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)	..	..	1 270,00	1 270,00	1 260,00
عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير (العدد)	..	..	8	8	8

المصدر إصدار البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية على الموقع :
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA